الانتماء

معايير تحديده ودور المؤسسات الاجتماعية في تكوينه

الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي*

أهمية البحث

ترد في أدبيات ودراسات علمي النفس والاجتماع، ودراسات علم النفس الاجتماعي مصطلحات عديدة تنطوي على مفاهيم ذات مضامين نفسية واجتماعية متداخلة من قبيل المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility والتكيف الاجتماعي Social Adaptation والتفاعل الاجتماعي Social Interaction والإسناد الاجتماعي Social Seaport وغيرها.

ويمكن أن يكتشف الباحث المقتصي عند دراستها وتحليلها، أن قاسما مشتركا يجمع بينها، على الرغم من الاختلافات الدقيقة بين مضامينها.

ويعد مفهوم الانتماء الاجتماعي Social Affiliation واحدا من أهم المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان، يقابله على الضد تماما مفهوم الاغتراب Alienation الذي يعني الابتعاد النفسي للفرد عن ذاته وعن الجماعة. وسواء أبتعد الفرد عن جماعته، أو غادرها الى جماعة أخرى، فهو في كلتا الحالتين إنما يفقد انتماءه لجماعته من جانب، ويواجه برفض الجماعة الأخرى له من جانب أخر، لاختلاف عاداته وقيمه ونمط شخصيته وخبراته، مما يسبب غربته من ناحية، وعدم انتمائه لمجتمعه من ناحية أخرى (MCDavid, p.123). وهو في كلتا الحالتين سيعاني من العجز، وفقدانه السيطرة على مصيره، لأنه يتقرر بواسطة عوامل خارجية كالقدر، مع فقدانه الهدف

---

* أستاذ علم النفس في قسم علم النفس / كلية الآداب - جامعة بغداد.

والمعنى من الحياة، وفقدانه المعايير والتحلل من الالتزامات الخلقية، والتنافس الفردي غير المحدد، والتنافر الحضاري، وهو إحساس بالانسلاخ عن القيم الأساسية للمجتمع، والعزلة الاجتماعية، وهي إحساس بالوحدة والانسحاب من العلاقات الاجتماعية أو الشعور بالنبذ (Seeman. p. 574), (Mcdavid, p. 123) (Fisher, p. 311), (Conger, p. 481).

ومع الإقرار بأن وقائع الحياة تشير الى أهمية انتماء الفرد الى الجماعة واستحالة انعزالية عن أي نمط من أنماطها، فان عددا من المنظرين قد أكدوا ذلك، حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر ماسلو Maslow وهو من علماء النفس المعاصرين، يضع نموذجا لشخصية الإنسان من خلال تصنيف الدوافع التي تحدد سلوكه وسلوك الآخرين، ويضعها في مدرج للحاجات تقع فيه الحاجات الحيوية كالجوع والعطش في اسفل المدرج، تليها حاجات الأمن الجسمي، ثم حاجات الأمن النفسي، وعندما يتحقق ذلك، تظهر حاجة الإنسان للآخرين، وتقابل هذه الحاجة في تصنيف ماسلو، مستوى الحاجة الى تقدير الجماعة من خلال الانتماء اليها، ومشاركتها وقبولها له، وبذا تتصف شخصيته بالإيجابية، لأنه يحب الآخرين، ولا يسمح للعدوان بالظهور في سلوكه، ويعمل على وفق معايير لصالح الجماعة (Gage, P.336). ويطلق ماسلو على الخبرات التي يمارسها هذا الإنسان الخبرات القمة Pea-experience التي يتحسسها عندما يحقق نجاحا ملحوظا على وفق معايير واضحة، فيغمره عند ذلك فيض من السعادة الغامرة (Lindgren,P.339).

وبناء على ما تقدم، لا يعد مصطلح الانتماء مرادفا للمصطلحات المشار اليها آنفا، بل هو مصطلح أساسي، ينطوي على مفهوم مركزي، يعين فهمه ودراسته وتحليل معاييره وتحديدها، في مضامين المصطلحات الأخرى المذكورة.

وفضلا عن ذلك فإن أول ما يعني المختصين بدراسات علمي النفس والاجتماع هو دراسة طبيعة التجمعات البشرية وأنواعها، وما يترتب عليها من علاقات نفسية اجتماعية اقتصادية وقانونية وحضارية، إذ ان عدة أسئلة أخلاقية إيديولوجية وقانونية وفلسفية ودينية تبرز بصورة ضمنية عندما نفكر بمناقشة طبيعة العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع (Krech & others , P.486).

ولا يقتصر الاهتمام بدراسة هذا المفهوم على الباحثين المختصين، بل يتعداه الى اهتمام أغلب أفراد أي مجتمع بذلك، على الرغم من اختلافهم في منهجية التفكير والتحليل، حيث غالبا ما يسعى مختلف الأفراد، على اختلاف مستوياتهم الثقافية والاجتماعية، الى تفسير عوامل انجذابهم أو ابتعادهم عن الجماعات التي يعيشون معها، ولا نقول أنهم ينتمون اليها أو يغتربون عنها بالضرورة. فهل يمكن أن يتصور الإنسان وجوده دون وجود الآخرين من البشر؟ وهل يمكن أن يتصور نفسه وحيدا تماما في هذا العالم ؟ تلك فكرة مرعبة بالنسبة لمعظمنا. فالبشر مخلوقات اجتماعية، تتجمع سويا، ويعتمد كل منها على الآخر جسميا ونفسيا عبر مراحل الحياة المختلفة، والعلاقات الوثيقة مع الآخرين من البشر تبدو من الضرورات وهي أمور تتكامل مع بقاء الإنسان ورفاهيته.

وبالنظر لأهمية هذا الموضوع وتعلقه بمختلف موضوعات علم النفس الاجتماعي طرا، حيث أن طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة، إنما يعكس غالبا طبيعة معتقداته وقيمه واتجاهاته، بل وتجسد مجمل عناصر تكوينه النفسي، وتأسيسا على ما تقدم، يسعى البحث الحالي الى تحليل المعايير التي يمكن في ضوئها تحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة، ودور المؤسسات الاجتماعية في هذا المجال.

أهداف البحث

الإجابة عن السؤالين الآتيين :

١- ما هي المعايير التي يمكن بموجبها تحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة ؟.

٢- ما دور المؤسسات الاجتماعية في طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة ؟.

منهج البحث

مراجعة وتحليل الأدبيات والدراسات المتيسرة بموضوع البحث الحالي.

نتائج البحث

لا حاجة للبحث الحالي، وربما لأي بحث أخر في هذا المجال لتقصي أهمية حاجة الفرد الى الجماعة، لأن مجرد تصور وجود الفرد دون الآخرين لا يعد فكرة

مرعبة فحسب، بل يعد ضربا من السخف، وشكلا من التفكير الطوباني، الذي لا يؤيده الواقع، ولا يعززه البحث العلمي.

ولكن، ما هو جدير بالبحث والتقصي حقا، هو معرفة أنواع الجماعات التي ينتمي اليها الفرد. فعلاقات أي فرد لا يمكن أن توصف بأنها مجرد انتماء الى الجماعة فحسب، بل هي في الواقع، علاقات متعددة قد تنطوي على انتماءات متعددة لجماعات مختلفة وبمستويات متفاوتة، يذهب بشأنها الباحثون والمنظرين باتجاهات شتى عند تحليلها وتصنيفها مما يعكس في الغالب حالة من عدم الاتفاق والتشويش. لذلك يعنينا في البحث الحالي التعرف على أنواع الجماعات التي ينتمي الفرد اليها، والتعرف على طبيعة انتمائه لها، ليس من خلال عملية تعداد الجماعات، بل من خلال معايير عملية يمكن اعتمادها كأسس لتحديد ذلك، سعيا للإجابة على أسئلة البحث وتحقيقا لأهدافه.

الانتماء وطبيعة التجمعات البشرية

إن أول ما يعنينا عند دراستنا طبيعة علاقات الإنسان بالآخرين هو طبيعة التجمعات البشرية وأنواعها، وتشير دراسات علم النفس الاجتماعي أن هناك أنواعا متعددة ومختلفة من الجماعات، ويلاحظ في كل مجتمع أن كل فرد فيه يولد وينشأ في أسرة. وتعد الأسرة هي الجماعة الأولى التي ينتمي اليها، ولكنه لاحقا قد يشترك في جمعية، ويكون عضوا في نقابة أو جمعية، أو عضوا في نادي، أو عضوا في طائفة دينية وغير ذلك. وقد ينتمي الفرد الى عدة جماعات في آن واحد، مما يترتب على ذلك تعدد علاقاته، وبالتالي تعدد انتماءاته. لذا ينبغي تحليل طبيعة التجمعات المتنوعة حتى لا تخلط بين طبيعة العلاقات الاجتماعية لمجرد تسميتها جميعها (جماعات) وما يترتب عليها من (انتماءات). والمعايير الآتية التي يخلص اليها البحث الحالي تساعد في هذا التحليل :

أولا : معيار التعريف الموضوعي أو التعريف الذاتي للجماعات

إن من أسباب الخلط الذي يحدث عند محاولة تحديد خصائص الجماعات البشرية، الفشل في تحديد الأسس التي يقوم عليها وصف الجماعة أو تعريفها،

حيث يلاحظ أن استخدام لفظ جماعة من قبل المعنيين، إنما يتم من حيث تعلقه بأربعة اعتبارات على الأقل، وحيثما يجتمع الناس بعضهم مع بعض على أساس :

١- ظرف موضوعي مشترك مثل المكان الجغرافي الذي يضم جماعة من الناس.

٢- قيم أو اتجاهات مشتركة مثل قيم واتجاهات الرأسماليين والاشتراكيين.

٣- أعمال أو أدوار متماثلة لأداء عمل أو مهنة من قبل مجموعة من الأفراد.

٤- شعور مشترك بالانتماء الى جماعة يضم أفرادها صفة واحدة كشعور الطالب بانتمائه الى جماعة الطلبة أو شعور العامل بانتمائه الى جماعة العمال. أي أن عضو يتشبع بروح الجماعة التي ينتمي اليها.

إن دراسات علم الاجتماع عن التجمعات البشرية تكتفي بوجود ظرف موضوعي مشترك بين عدد من الأفراد وتجعلها أساسا لوصفهم كجماعة حيث يعد الأفراد الذين يقيمون في منطقة جغرافية واحدة أو يعد كل مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في لون الجلد أو السن أو الدخل كجماعة.

وعلى الرغم من وضوح هذا التصنيف فإن ما هو مهم لاعتماده كمعيار يتم بموجبه تحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة، هو التحقق عن وجود صفة نفسية مشتركة، تجمع أفراد الجماعة الواحدة، أي بمعنى أن لديهم أفكارا أو طرقا مشتركة للتفكير، أو شعورا عاما بانتمائهم الى نوع واحد، وهو وما يميز الجماعة الواحدة.

ولعل أنقى تصنيف يمكن اعتماده لتحديد انتماء الفرد هو التصنيف الرابع المتعلق بالشعور بالانتماء الى الجماعة، لأنه يتضمن أدراك الفرد بتشابهه مع الآخرين الذي ينتمي اليهم، وهو الإدراك الذي أطلق عليه جيدنجز Giddings بالشعور بالنوع (Guilford , P.37).

وقد أتجه الباحثون في هذا المجال الى استخدام هذا المفهوم الذي أستحدثه نيوكومب وشريف Newcomb & Sherif وهو مفهوم جماعة الانتماء ويعني الأفراد الذين ينتمون الى جماعة معينة يتخذونه من أفكارها وأعمالها إطارا مرجعيا لأفكارهم وأعمالهم، وهم بذلك لا يكونون أعضاء رسميين في هذه الجماعة بقدر ما يشعرون أنهم ينتمون فعلا اليها (Sherif, P.119).

ثانيا : معيار الاشتراك الكلي أو الاشتراك الجزئي في التجمعات

يميز ألبورت Allport بين الروابط التامة والروابط الجزئية، وهو معيار ثان، يمكن اعتماده لتحليل طبيعة الانتماء الى الجماعة. حيث يلاحظ أن إحدى الجماعات في حالات كثيرة، تهيمن على شخصية الفرد بأكملها. في حين أن الجماعات الأخرى قد لا يخصها منه إلا قليلا من اهتمامه وولائه، ولذلك يجب ألا نضع حدا فاصلا بين تجمع كلي وتجمع جزئي. وهذا يقتضي استخدام معيار دقيق لقياس درجة الشمول. نقد يعطي أحد الأفراد معظم اهتمامه لجماعته الدينية بنسبة ٨٠٪ ولجماعة العمل الذي يحترفه بنسبة ١٠٪ وجماعة المجتمع المحلي الذي يعيش معه بنسبة ٦٪ وجماعة النادي الذي ينتسب اليه بنسبة ٤٪.

وينبغي عند استخدام هذا المعيار، مراعاة الناحية الكيفية لتقدير مدى اندماج شخصية الفرد في أي جماعة، فقد يقتطع الفرد قليلا من وقته في نشاطه مع جماعته، ولكنه مع ذلك متشبع بأفكارها ومنغمس باتجاهاتها. لذا يتوجب معرفة درجة تعلقه بالجماعة لتقدير درجة انتمائه اليها.

ثالثا : معيار الجماعات الأولية والجماعات الثانوية

أكد كولي Cooley أحد مؤسسي علم النفس الاجتماعي الفرق بين جماعة يعيش أعضاؤها معا يتفاعلان مع بعضهم بطريقة مباشرة، وجماعة لا يعيش أعضاؤها معا وتنتمي الأسرة الى النوع الأول، وهذا هو معيار آخر يمكن اعتماده لوصف الجماعة. كما يمكن في ضوء هذا المعيار تحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة، من حيث كونها أولية أو ثانوية.

ويولي بعض المختصين أهمية كبيرة الى الجماعة الأولية الى درجة تجعلهم يعدون المؤسسات الثانوية في المجتمع امتدادا أو انعكاسا للمؤسسة الأولية. وعلى الرغم من وجود تفاعل متبادل بين هذين النوعين من التجمعات، لابد من معرفة مدى تفاعل الأفراد ضمن الجماعة الواحدة، ومدى تفاعلهم ضمن هذين النوعين من التجمعات (Guiferd, p. 85).

رابعا : معيار درجة تأثر الجماعة بمبادئها

ويتم بموجب هذا المعيار تحديد الدرجة التي تكون عندها أفعال واتجاهات الأفراد داخل الجماعة مطابقة لأحكامها وتنظيمها تبعا للأدوار التي يقومون بها. ويفترض أن تتقيد حرية تعبير الأعضاء عن شخصياتهم بمعايير الجماعة ونظامها.

ويمكن تحديد درجة امتثال سلوك أفراد الجماعة لمعاييرها ونظامها عن طريق قياس مدى تطابق سلوك الفرد مع النموذج المعترف به داخل الجماعة، وربما كان الجيش هو من بين الجماعات التي يكون سلوك أفراده أكثر خضوعا لنظمه ولوائحه ومعاييره.

وقد أكد البورت Ailport أن مقاييس تطابق سلوك الأفراد في الجماعات الدينية والسياسية والاقتصادية، تكشف عن درجة كبيرة من الاتساق التي تحقق وحدة الانتماء.

ولعل من أهم الاعتبارات المتعلقة باستخدام هذا المعيار هو تحديد تلك النواحي التي يراد لها معايير اجتماعية ملزمة لكل فرد، وتلك النواحي التي يكون فيها تعبير الأفراد عن شخصياتهم متاحا وغير ملزم (Guilford , P.235).

خامسا : معيار العلاقات داخل الجماعة

ويتقصى هذا المعيار نوع العلاقة التكوينية داخل الجماعة، حيث يقتضي التميز بين الجماعة المتعاونة Co-acting. التي يؤدي أعضاؤها أدوارا متوازية، ويستجيبون لمثيرات مشتركة، وبين الجماعة المتفاعلة Inter-acting التي تقوم علاقاتها على أساس الاستجابات المتبادلة فيما بين أفرادها. وبذلك تتنوع الجماعات على وفق هذا المعيار تبعا لعدد الأدوار المشتركة وأنماطها، وتبعا لنظام التعامل السائد ما بين أعضائها، تعاونيا أم تسلطيا، وتبعا لطبيعة القيم المشتركة ما بينهم.

وعلى الرغم مما يتميز به هذا المعيار من دقة، فهو على درجة كبيرة من التعقيد، لأنه يقتضي رسم منظومة العلاقات المتعددة المتشابكة التي تربط بين جميع أفراد الجماعة، في ضوء عملية تحليل تفصيلية وشاملة لدوافع العلاقات القائمة، ومعايير السلوك السائدة.

سادسا : معيار دوام الجماعة

وفي ضوء هذا المعيار يتم تقدير المدة التي تستمر فيها العلاقات القائمة بين أفراد الجماعة. ولهذا يمكن أن نجد أنماطا للجماعات لا تربط بين أفرادها سوى علاقة مؤقتة، كنمط الجماعة التي يطلق عليها المختصون في علم الاجتماع مصطلح الجمهرة Crowd. فالأفراد في هذه الجماعة يتجمهرون معا لسبب أو هدف أو ظرف مشترك يجمعهم معا ولفترة قصيرة، قد لا تتجاوز بضعة دقائق أو بضعة ساعات، ثم يفترقون، ولا يواجه أحدهم الآخرين بعد ذلك.

ولهذا يعد دوام علاقات الجماعة معيار الطبيعة وجودها وطبيعة الانتماء اليها. فكلما كانت أكثر دواما، كانت العلاقات ما بين أعضائها أكثر استقرارا. ولذلك يشبه البعض الجماعة بالكائن الحي من حيث هو وحدة مستقرة، فالدولة في نظرهم كالكائن البشري تماما، فكما أن خلايا الجسم هي أجزاء الفرد، فإن الأفراد هم أجزاء الدولة، ولكن لا يمكن اعتماد هذا التشبيه على إطلاقه، لأن الأفراد يمكنهم أن يتركوا الجماعة وينتسبون لأخرى، بينما لا يمكن للخلايا أن تترك جسم الكائن الحي، وتصبح جزءا من كائن أخر. وفي جميع الأحوال يجب التدقيق في مدى دوام الجماعة، فقد تلغى جماعة ما بين ليلة وضحاها نتيجة قرار أعضائها، كما يحدث بالنسبة لإلغاء بعض الجمعيات أو النقابات أو الاتحادات في العديد من بلدان العالم في ضوء الأحداث السياسية التي تقع فيها.

ويلخص الباحث المعايير الستة المشار اليها فيما تقدم والتي يمكن اعتمادها في تحديد طبيعة انتماءات الفرد الى الجماعات المختلفة في المجتمع في المخطط رقم (١).

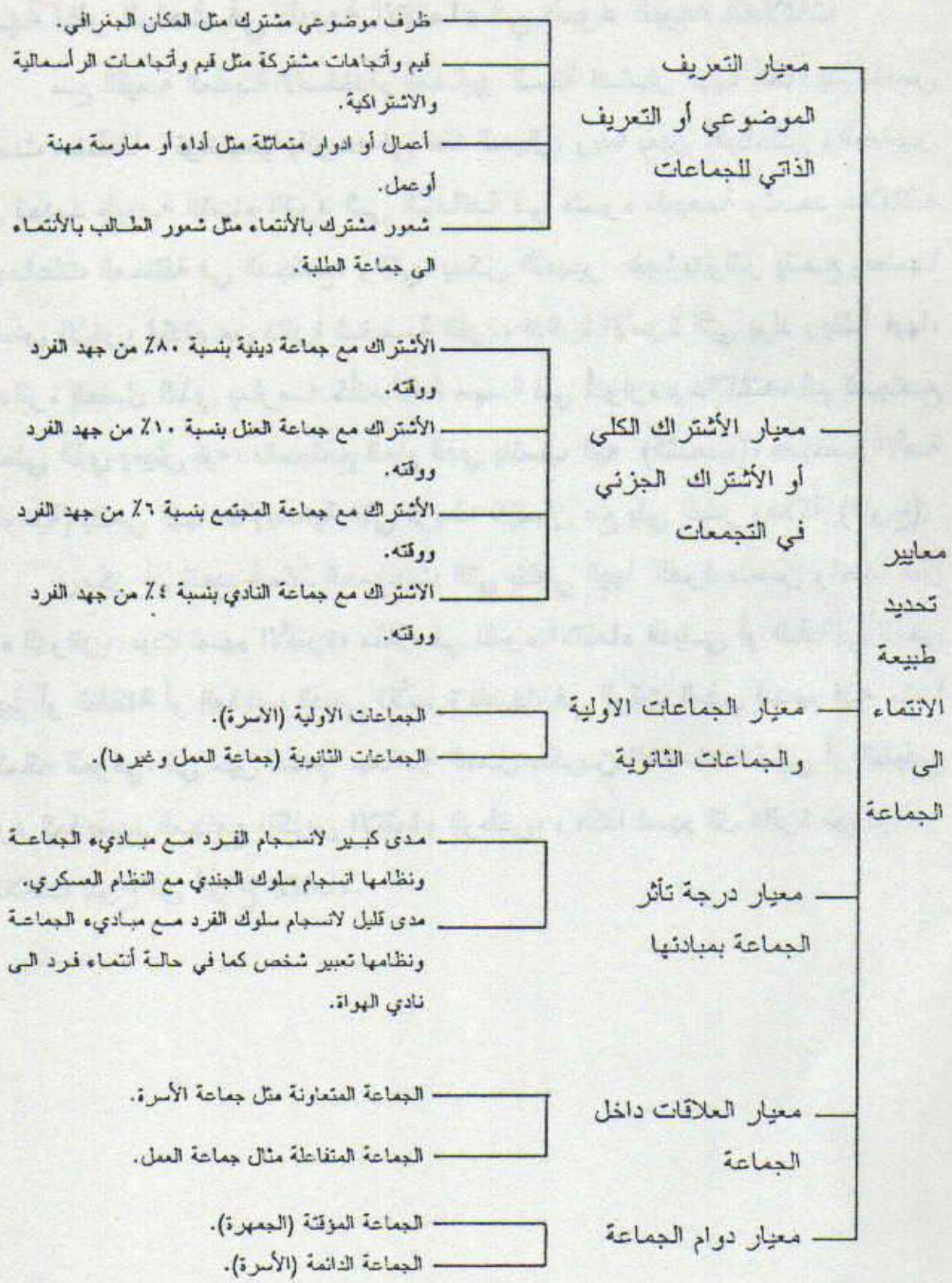

مخطط (١) المعايير الستة لتحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة
(من وجهة نظر الباحث)

وجهة نظر الباحث في طبيعة الانتماء في ضوء طبيعة العلاقات

مع القيمة العلمية لاستخدام المعايير الستة المشار اليها آنفا، يستخلص الباحث مخططا توضيحيا يقترحه في هذا المجال، ربما يعين الباحثين والمعنيين في تحديد طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة في ضوء طبيعة وتعدد علاقاته بالجماعات المختلفة في المجتمع، والتي يمكن التعبير عنها بدوائر يتسع بعضها للبعض الآخر، ابتداء من دائرة شخصية الفرد، فدائرة الأسرة التي يولد وينشأ فيها، ثم دائرة العمل الذي يمارسه كأنعطافة مهمة في أدواره وعلاقاته، ثم المجتمع المحلي الذي يعيش فيه، فالمجتمع العام الذي ينتسب اليه (الشعب)، فمجتمع الأمة (القومية) ينتمي اليها، فالإنسانية التي تربطه كإنسان مع بني البشر بعلاقة (النوع).

ويمكن أن تتعدد أنماط الجماعات التي ينتمي اليها الفرد ضمن واحدة من هذه الدوائر، حيث تسهم الأسرة، مثلا، في نشوء الانتماء الديني أو الطائفي لنفس الدين أو الطائفة أو المذهب الديني للأسرة نفسها. في الوقت الذي تسهم فيه حتما بانتمائه العرقي. في حين تسهم جماعة العمل بتكوين الانتماء النقابي أو الطبقي للفرد كما يسهم المجتمع بتكوين الانتماء الوطني، وهكذا تسهم كل دائرة من دوائر العلاقات بنوع من أنواع الانتماء.

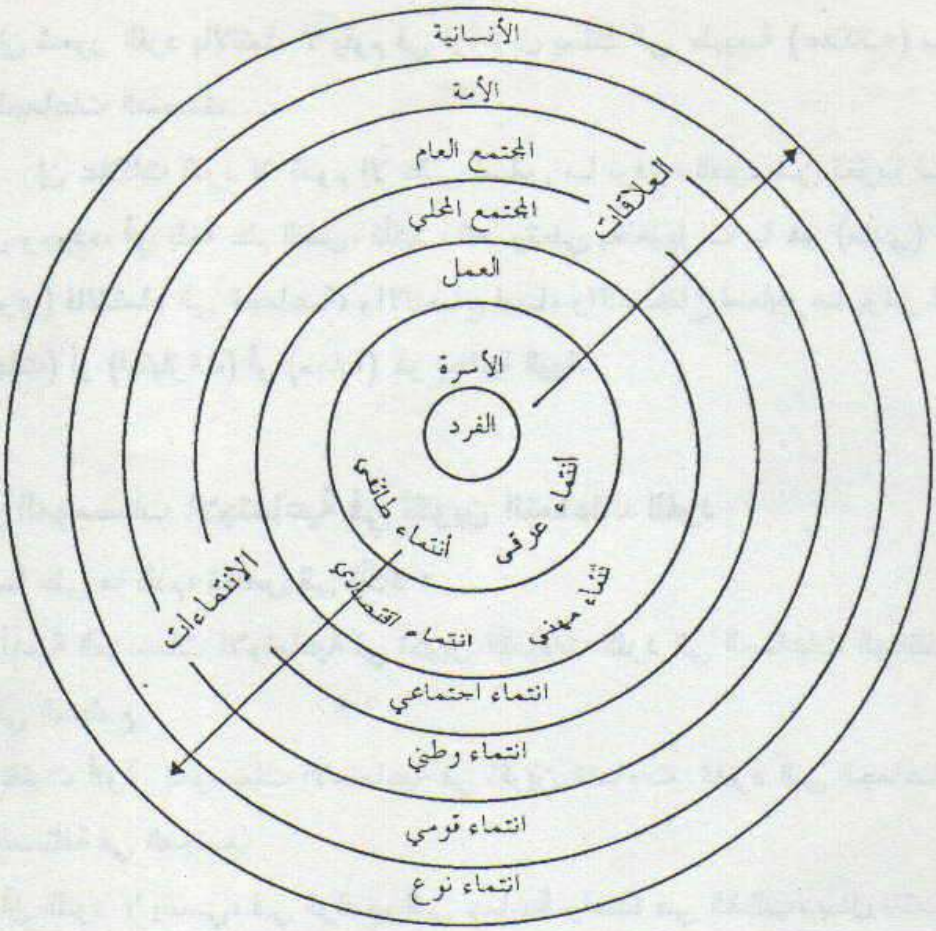

مخطط (٢) يوضح طبيعة انتماء الفرد الى الجماعة في ضوء طبيعة علاقته بها ضمن دوائر العلاقات الاجتماعية التي يتسع بعضها لبعضها الأخر.
(من وجهة نظر الباحث)

استنتاجات

ويستنتج الباحث من خلال تحليل المعايير الستة المشار اليها فيما تقدم، والمعيار الذي يقترحه العناصر المشتركة بين جميع المعايير وهي :

١- شعور الفرد بـ (الانتماء) الى المجموعة، وهذا الشعور هو (مكوّن) أو (عنصر) وجداني أساسي في تكوينه النفسي.

٢- إن شعور الفرد بالانتماء لا يقوم في فراغ بل يستند الى طبيعة (علاقاته) مع الجماعات المتعددة.

إن علاقات الفرد لا تقوم إلاّ على أساس ما توفره للفرد من تعزيزات، تحقق وجوده، أي بلغة علم النفس، تأكيد ذاته. وتعني بالتعزيزات ما هو (مادي) أو (معنوي) فالانتماء الى الجماعة، والاندماج فيها، والانصياع لمعاييرها يوفر له (حاجات) أو (امتيازات) أو (حماية) هو بحاجة اليها.

دور المؤسسات الاجتماعية في تكوين انتماءات الفرد

تأسيسا على ما تقدم، نخلص الى تأكيد :

١- أهمية المؤسسات الاجتماعية في تكوين انتماءات الفرد الى الجماعات المختلفة في المجتمع.

٢- تفاوت أدوار المؤسسات الاجتماعية في تكوين انتماءات الفرد الى الجماعات المختلفة في المجتمع.

٣- أن الفرد لا ينتمي، في الواقع، الى جماعة واحدة في الغالب، بل ينتمي بدرجات متفاوتة ولأغراض متعددة الى عدة جماعات، يتحدد طبيعة انتمائه الى كل واحدة منها في ضوء طبيعة علاقته بها.

٤- غالبا ما يكون هناك اتساق بين انتماءات الفرد الى الجماعات المتعددة، بل يفترض ألاّ يكون هناك تعارض بين معايير الجماعات المتعددة التي ينتمي اليها الفرد في مجالات حياته الأسرية والمهنية والوطنية والقومية والإنسانية.

ويفترض من النواحي التربوية والاجتماعية والوطنية أن تتسق انتماءات الفرد الى جماعات الأسرة والعمل والمجتمع المحلي، والمجتمع العام، وما يتفرع منها، بحيث تحقق هذه الانتماءات المصالح العليا للمجتمع التي تنسجم مع معاييره وقيمه واتجاهاته، قدر ما تحقق حاجات الفرد المشروعة في مجتمعه.

وينبغي ألا تهدف هذه الانتماءات الى تحقيق منافع وغايات شخصية بحتة، تفرط بمصلحة الجماعة العامة وأهدافها المشتركة، كما ينبغي ألاّ تتقوقع انتماءات الفرد في دوائر ضيقة تفرط بالمصالح العليا والأهداف السامية للمجتمع متمثلة

بالأهداف الوطنية والقومية له. وتشير وقائع التاريخ القديم والمعاصر الى العديد من الويلات التي تعرضت اليها شعوب ومجمعات وأمم كثيرة نتيجة التفريط بمقومات الانتماء الوطني والقومي، وتغلب الانتماء العرقي أو الطائفي أو الطبقي أو النقابي عليها. ولعل ما جرى ويجري في بلدان كثيرة مثل الاتحاد السوفيتي السابق، ويوغسلافيا السابقة، أفغانستان، وجنوب أفريقيا، وجنوب شرق آسيا وغيرها، ما يدلل في تجارب ميدانية تغني بمؤشراتها ونتائجها الواقعية عن نتائج التجارب المختبرية الضيقة المحدودة. حيث نكتشف بيسر خطورة تغليب انتماءات أفراد هذه المجتمعات الى الدوائر الضيقة الصغيرة في بنائها الاجتماعي، القائمة على الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي على حساب الانتماء الوطني والانتماء القومي الذي ينبغي أن يكون مظلة أو قيمة تنطوي تحتها كل الانتماءات الفرعية الضيقة، وتذوب فيها كل أسباب الخلاف والشقاق، بما يحقق المصالح العليا للمجتمع العام متمثلا بالشعب والأمة.

وكما أن للأسرة دورا مهما وحاسما في تكوين انتماءات الفرد، فإن لدورها خطورة كبيرة في حالة تأكيده على الانتماء العرقي أو الانتماء الديني أو الطائفي. بل ينبغي أن تسهم جميع المؤسسات التربوية والاجتماعية والوطنية في المجتمع بتكوين وترسيخ الانتماء الوطني الذي ينبغي أن يكون سيد الانتماءات .

المصادر

1- Conger, John, J., Adolescence and Youth, New-York, Harper Row, 1973.
2- Fischer, Claude, S., "On urban alienations and anomie", in Americana Sociological Review, Vol. 38, No. 3, 1973.
3- Gage, N. L. & Berliner, D., Educational Psychology. 4Th. ed., Boston, Houghton, Mifflin, 1988.
4- Guilford, J. P., Field of psychology, Part. 1, Second edition, NewYork, D. Van Nostrand Co., Inc., 1950.
5- Krech, David & Others., Individual in society. Auckland, MC-Graw. Hill Internal Book Company, 1983.
6- Lindgren, Henry Clay, Byrne, Donn, Psychology, 4th ed. New-York, MC-Graw Hill Book, 1983.

7- Mcdavid, John W. Harrari, Herbert. Social Psychology. NewYork, Harper Row, 1968.
8- Seeman, Melvin., "Alienation", in Encyclopedia Britannic, Chicago, Britannic, 1975, Vol.1.
9- Sherif, M. Outline of social psychology. NewYork. Harper and Brothers, 1948.